

التدقيق الداخلي كأداة من ادوات تسيير المؤسسات الاقتصادية

أ. د. وليد الحيايي أ. م. د. مجدي الجعبري

ملخص البحث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار العام للتدقيق الداخلي، ودراسة ادوات تسيير المؤسسات الاقتصادية، ثم بيان أثر ودور التدقيق الداخلي الفعال في توفير معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية تساهم في اتخاذ قرارات تسيير المؤسسات الاقتصادية، وقد توصل البحث الي النتائج التالية:

- ١ - توجد علاقة بين فاعلية التدقيق الداخلي وجودة البيانات المالية وتمثيلها الصادق.
- ٢ - توجد علاقة بين جودة البيانات المالية ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية.
- ٣ - توجد علاقة طردية بين جودة التدقيق الداخلي ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية.

Abstract

Research topic: Internal audit as a tool for the management of economic institutions.

This research aims to study the general framework of internal audit, and study the functions of the management of economic institutions, then indicate the role of internal audit in providing correct financial information, helps in making economic management decisions, The search found the following results:

- 1 - There is a relationship between the quality of internal audit and the quality of financial information.
- 2 - There is a relationship between the quality of financial information and the success of the management of economic institutions.

3 - There is a direct relationship between the quality of internal audit and the success of the management of economic institutions.

الإطار العام للدراسة.

مقدمة.

مع تطور المؤسسات الاقتصادية بعد الثورة الصناعية تعددت أنشطة المؤسسات وتوسعت عملياتها مما ادي صعوبة عمليات ادارتها وتسييرها، الامر الذي دعي تلك المؤسسات للبحث عن طرق وادوات جديدة تساعدها في تسيير عملياتها بصورة جيدة وتمكنها من تقييم نشاطها والكشف عن مدى كفاءة عملياتها، ومن ضمن هذه الأدوات التدقيق الداخلي، وفي سبيل ذلك يتناول هذا البحث تحليل دور التدقيق الداخلي كأداة هامة من ادوات تسيير المؤسسات الاقتصادية.

أهمية البحث.

الحوكمة المؤسسية هي نظام يتم من خلاله توجيه المؤسسات والرقابة عليها، وهي مجموعة من العلاقات تربط القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وذلك من خلال العمليات والنظم التي يعتمد عليها مجلس الإدارة من أجل تبليغ وتوجيه وإدارة ومراقبة أداء أنشطة المؤسسة، والتدقيق الداخلي احد اهم الأدوات والنظم التي تقدم خدمات استشارية وتراقب المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وتشخص مواطن الخلل وتحدد الانحرافات وتزود الإدارة بتوقعات المخاطر في بيئة العمل ووسائل نفاذها مما يعزز من قدرة الإدارة في تسيير نشاط المؤسسة.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار النظري والتطبيقي والقانوني للتدقيق الداخلي، وكذلك دراسة مفهوم وادوات تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة العمليات المتكاملة التي تتضمن التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ثم بيان أثر ودور التدقيق الداخلي الفعال في توفير معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية تساهم في ادارة وتسيير المؤسسات الاقتصادية.

مشكلة البحث.

لنجاح ادارة وتسيير المؤسسات الاقتصادية يجب توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وصادقة عن نتائج عمليات المؤسسة، وجودة البيانات المالية تتطلب توافر خصائص نوعية في تلك البيانات اقرها الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، وتحقيق الخصائص النوعية يتطلب وجود نظام رقابة داخلية وتدقيق داخلي فعال، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هو دور التدقيق الداخلي في توفير بيانات مالية صادقة وذات جودة عالية تتمتع بالخصائص النوعية للبيانات المالية المفيدة.
- ما هو دور البيانات المالية المفيدة في تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فرضيات البحث.

في ضوء مشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة طردية بين جودة التدقيق الداخلي ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة بين فاعلية التدقيق الداخلي وجودة البيانات المالية وتمثيلها الصادق.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين جودة البيانات المالية ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية.

منهجية البحث.

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة مفهوم واجراءات وقواعد التدقيق الداخلي، وكذلك الخصائص النوعية للبيانات المالية المفيدة، وتناول دور التدقيق الداخلي الفعال في الحصول على بيانات مالية تتمتع بالخصائص النوعية واهمية تلك البيانات في تسيير المؤسسات الاقتصادية.

خطة البحث.

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث كما يلي:

- المبحث الاول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

- المبحث الثاني: أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي علي جودة البيانات المالية.
- المبحث الرابع: اختبار الفرضيات والنتائج.

المبحث الاول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

اولا: مفهوم التدقيق الداخلي.

التدقيق الداخلي له دور مهم في توجيه عمليات المؤسسة الي المسار الصحيح حيث يساعد في فحص وتقييم الانشطة المالية والادارية والتشغيلية ويزود الادارة بالمعلومات اللازمة التي تساعد في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤوليتهم.

وعرف معهد المدققين الداخليين " IIA " التدقيق الداخلي بانه نشاط استشاري موضوعي مستقل مصمم لغرض اضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، انه يساعد التنظيم في انجاز اهدافه من خلال استعمال مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعلية الادارة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة واحكام العمليات.

وهناك العديد من التعريفات التي نورد منها ما يلي:

- عرف معهد المحاسبين القانونيين الامريكيين AICPA التدقيق الداخلي بانه " مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر وتنفذ من قبل اشخاص يعينون وفق شروط خاصة".
- انه هيئة داخلية او مدققين تابعين للوحدة الاقتصادية، وذلك من اجل حماية اموال الوحدة الاقتصادية ولتحقيق اهداف الادارة لتحقيق أكبر كفاية ادارية ونتاجية ممكنة للوحدة الاقتصادية وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية.^١
- هو عملية تقويم وتأكيد فاعلية العمليات وكفاءتها واحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة حيث يساعد في ان تكون وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية لتحقيق فاعلية العمليات وضمان دقة البيانات المحاسبية وحماية الموجودات

^١ عبد الله، خالد امين "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧، ص ٣٥

واموال المنشأة والتحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط
والإجراءات الإدارية المرسومة لها.^٢

من خلال ما تقدم يمكن تعريف التدقيق الداخلي بانه جهاز تابع للوحدة الاقتصادية يقوم
بمراجعة العمليات التي تتم للتأكد من تطبيق السياسات وتقويم نظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف
حماية أصول الوحدة الاقتصادية من المخاطر ومساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها.

ثانيا: اهداف التدقيق الداخلي.

من خلال المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي يمكن تحديد اهداف
التدقيق الداخلي في التالي:

- مراجعة مدى دقة وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك.
- مراجعة الأنظمة للتأكد من مدى الالتزام بسياسات وخطط المؤسسة خاصة التي لها تأثير على العمليات والتقارير.
- مراجعة ادوات الحماية لأصول المؤسسة والتحقق من وجودها.
- تقييم كفاءة استخدام الموارد المختلفة في الوحدة الاقتصادية.
- التحقق من انسجام تنفيذ البرامج والعمليات مع ما خطط له من قبل.
- تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.
- تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات التي تساهم في تحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة.
- مساعدة المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها والعمل على تحسينها المستمر.

ثالثا: انواع التدقيق الداخلي.

ينقسم التدقيق الداخلي الي الأنواع التالية:

- التدقيق المالي.

^٢ إبراهيم، فاطمة احمد موسي" العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦، ص ٢٠.

وهو تحليل نشاط المؤسسة الاقتصادي وتقويم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها.

- تدقيق الالتزام. وهو مراجعة الاجراءات المالية والرقابية والعمليات التشغيلية لبيان مدى ملاءمتها والتأكد من الالتزام بالأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة.
- التدقيق التشغيلي. هو تدقيق شامل للهيكل التنظيمي داخل المؤسسة للتأكد من كفاءته وفاعليته وملاءمته من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقويم حجم وكفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق تلك الوظائف.

رابعاً: معايير التدقيق الداخلي.^٣

وافق مجلس المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في عام ٢٠١٧ على التعديلات النهائية للمعايير، وقد وفرت هذه المعايير إطاراً لأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي، وتنقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي إلى المجموعات التالية:

١ - مجموعة معايير الصفات.

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في المؤسسات والافراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي وفقاً لما يلي:

- الأهداف والصلاحيات والمسؤولية. يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، وبما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار الدولي للممارسات المهنية، وعلى المسئول التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق وعرضه الإدارة العليا عليها.
- الاستقلالية والموضوعية. يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين اداء اعمالهم بموضوعية.

^٣ المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي.

- المهارات والعناية المهنية اللازمة.
يجب انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة.
 - برنامج ضمان وتحسين الجودة.
يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يعد ويحافظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.
- ٢ - مجموعة معايير الأداء.

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي ووضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيارا للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات، كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين بها وتتضمن كلا من المعايير التالية:

- إدارة نشاط التدقيق الداخلي.
يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يدير نشاط التدقيق بفاعلية من اجل ضمان انه يضيف قيمة للمؤسسة.
- طبيعة العمل.
يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والاسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة في المؤسسة، ان المصدقية والقيمة المضافة للتدقيق الداخلي تتعزز ان عندما يكون المدققون استباقيين وتعطي تقييماتهم آفاق جديدة وتأخذ الاثار المستقبلية في الاعتبار.
- التخطيط للمهمة.
يجب على المدققين الداخليين ان يعدوا مخططا موثقا لكل مهمة تدقيق، ويتضمن المخطط اهداف ونطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة، ويجب على المخطط ان يأخذ بالاعتبار استراتيجيات المؤسسة والاهداف والمخاطر ذات الصلة بالمهمة.
- تنفيذ المهمة.

يجب على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

- تبليغ النتائج.

يجب على المدققين الداخليين ان يبلغوا نتائج المهمات، ويجب ان يتضمن الابلاغ اهداف المهمة ونطاقها ونتائجها، وان تكون التبليغات صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وفي اوانها.

- متابعة سير العمل.

يجب علي الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يعد ويضع ويقوم بتعيين نظام متابعة النتائج التي تم ابلاغها للإدارة.

- ابلاغ قبول المخاطر.

عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق ان الادارة قد قبلت بمستوي مرتفع للمخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، عليه مناقشة الامر مع الادارة، وإذا لم يتم التوصل الي حل عليه ابلاغ المجلس بذلك.

المبحث الثاني: اسس تسيير المؤسسات الاقتصادية.

مفهوم التسيير.

مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي اثرت على بيئة الاعمال الاقتصادية، اتجهت المؤسسات الاقتصادية الي البحث عن طرق واساليب جديدة لتواجه بها التحديات التي فرضتها عليها بيئة الاعمال المتغيرة والمعقدة، ومع استمرار تطور حجم وتنظيم المؤسسات كان هناك تطورا موازيا لمفهوم وادوات عملية التسيير.

والتسيير هو عملية تتضمن مجموعة وظائف تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بغرض تحقيق اهداف موضوعه وذلك باستخدام الموارد المتاحة بصورة فعالة، والتسيير يعد علم مستقل بذاته له مرادفات متعددة منها علم الادارة وعلم ادارة الاعمال، وهناك العديد من التعريفات للتسيير نورد منها ما يلي:

- هو نشاط ذهني موجه لكافة الجهود الاجتماعية ومخطط لكافة الاتجاهات التي تسلكها

المؤسسة لتحقيق الاهداف المرسومة معتمدة على اسس ومبادئ علمية لاستغلال الموارد المتاحة من خلال التنظيم والتنسيق للجهود الجماعية بشكل يحقق الاهداف المحددة بكفاءة

وفاعلية وبوسائل انسانية، مما يساهم في تحسين حياة الانسان سواء كان عضوا في التنظيم او مستفيدا من خدماته.^٤

• هو عملية تتضمن تنظيم الموارد البشرية والمادية والاستخدام الامثل لها باعلي كفاءة واقل تكلفة ممكنة من اجل تحقيق هدف او بضعة اهداف من خلال مجموعة عمليات ادارية هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقييم.^٥

• هو عملية نوعية ومحددة تتمثل في نشاطات معينة تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، التي تهدف الي تحقيق الاهداف المسطرة باستعمال الموارد البشرية والمادية بصورة فعالة وناجعة.^٦

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف مفهوم التيسير بانه عمليات فكرية تطبق في الواقع العملي للمؤسسات، في مجال التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة للموارد البشرية والمادية والمعلوماتية، بشكل فعال يؤدي الي تحقيق الأهداف التي تم صياغتها مسبقاً.

وظائف عملية التيسير.

تتضمن عملية التيسير اربعة وظائف تعمل كمجموعة متكاملة ومتداخلة، وهذه الوظائف هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وتقييم الاداء، ونبين فيما يلي تلك الوظائف وبيان دورها في العملية التيسيرية.

١ - وظيفة التخطيط.

التخطيط هو أحد اهم وظائف التيسير ومن اهم المهام الادارية في المؤسسة، فهو يوفر معلومات تمكن الادارة من تحديد الاهداف، وهو وظيفة تتسم بالاستمرارية، وهو اول الخطوات التي تتبعها الإدارة لتحقيق اهدافها، ويجب ان يكون التخطيط مبنياً على ركائز واضحة وثابتة ويعتمد على معلومات تاريخية دقيقة تمكن من قراءة المستقبل، وللتخطيط العديد من التعريفات نورد منها ما يلي:

• عملية التخطيط هي وظيفة الذكاء في الادارة، حيث تشتمل هذه الوظيفة على جميع المعلومات التي تحدد الاهداف والسياسات وتقرر الاستراتيجية التي يجب ان تتبعها المؤسسة.^٧

^٤ العلق، بشير عباس "مبادئ الادارة" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٩.

^٥ زواوي، فضيلة "محاضرات في تسيير المؤسسات" جامعة محمد بوقرة بو مرداس، السنة الجامعية ٢٠١٧، ٢٠١٨، ص ٢٢.

^٦ سلامي، منيره "اساسيات تسيير المؤسسة" جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، العام الجامعي ٢٠١٦، ٢٠١٧، ص ١٥.

^٧ المغربي، كمال واخرين "اساسيات في الادارة" دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٥، ص ٩٥.

● عملية التخطيط هي التفكير والاعداد المسبق لما يجب فعله وكيف ومتي، والتخطيط يعتبر حل للمشكلة الموجودة بين ما نحن عليه الان وما نرغب الوصول اليه في المستقبل.^٨

من خلال ما تقدم يمكن تعريف التخطيط بانه الوظيفة الاولى التي تضع خطة عمل الوظائف الأخرى في عملية التسيير، وذلك من خلال وضع السياسات والخطط والاجراءات الكفيلة بتحقيق اهداف المؤسسة.

وتتضمن عملية التخطيط عدة مراحل تتمثل في المراحل التالية:

- مرحلة تحديد الاهداف.
- مرحلة جمع البيانات والاحصائيات.
- مرحلة وضع مجموعة الخطط البديلة.
- مرحلة تقسيم الخطة الرئيسية الي خطط فرعية.
- مرحلة اعلام الخطة داخل المؤسسة.
- مرحلة متابعة الخطة وتقييمها.

٢ - وظيفة التنظيم.

بعد الانتهاء من مرحلة التخطيط والتي تتضمن الخطوات التنفيذية اللازمة للوصول الي الاهداف الموضوعية، تأتي مرحلة التنظيم والتي يتم من خلالها تحديد حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة، والتنظيم احد اهم اسباب نجاح المؤسسات، فكلما كانت مُتطلبات الأعمال الأساسية في تلك المؤسسات منظمة حققت الأهداف المرجوة منها، وانسجمت مع باقي الوظائف الإدارية بشكل تام، ويكتسب التنظيم أهمية خاصة في جميع المؤسسات وذلك لاختلاف البيئة الخاصة بكل مؤسسة، فمن غير الممكن وضع تنظيم يصلح لكل المؤسسات، لأن كل مؤسسة تمتلك خصوصيتها الفريدة والتي تفرض عليها مُتابعة الأهداف الموضوعية لها من أجل تحقيقها، وللتنظيم تعريفات متعددة نورد منها ما يلي:

● هو العملية التي يتم من خلالها بناء وتكوين العلاقات بين الوظائف والافراد والعوامل المادية بطريقة تؤدي الي توجيه الاعمال نحو تحقيق اهداف المؤسسة.^٩

^٨ زاوي، فضيلة "محاضرات في تسيير المؤسسات" مرجع سابق ص ٥٢.

^٩ حنفي، عبد الغفار "السلوك التنظيمي وادارة الموارد البشرية" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٩٣.

- عرفه "كوننز واودانول" بأنه تجميع اوجه النشاط الضرورية لا نجاز الاهداف العامة والخطط من وحدات تنظيمية مناسبة وضمن تفويض السلطة لهذه الوحدات والتنسيق بينها.
- من خلال ما تقدم يمكن تعريف التنظيم بأنه عملية ترتيب للطاقات البشرية والمادية لتنفيذ الخطة للوصول الي الاهداف الموضوعية، وذلك من خلال هيكل تنظيمي يمثل وحدة تنظيمية متكاملة يتم تكليفها بالمهام وتعمل من خلال سلطة إشرافية.
- وللتنظيم الاداري عدة مبادئ تمثل مجموعة من التوجيهات التي يتم الاسترشاد بها عند تصميم الهيكل التنظيمي، ونورد فيما يلي اهم مبادئ التنظيم الاداري:
- **مبدأ الهدف**، حيث ان التنظيم هو ترتيب الأنشطة الضرورية في المؤسسة من اجل تحقيق غايات معينة، فيجب وجود هدف محدد لأي عملية تنظيم اداري.
- **مبدأ الوظيفة**، التنظيم يتم على اساس متطلبات الوظيفة في المؤسسة ولا تتأثر بالشخص المعين عليها فهي ثابتة رغم تغير الموظفين.
- **مبدأ وحدة القيادة**، هو وجود خط واضح للسلطة يمتد من الرئيس الاعلى للمؤسسة حتى الافراد او العاملين من خلال الرؤساء والمشرفين.
- **مبدأ نطاق الاشراف**، وهو المدى الذي يستطيع فيه القائد الرئيس ان يمارس سلطة الاشراف الفعال على مرؤوسيه.
- **مبدأ تكافؤ المسؤولية والسلطة**، هو ان تحمل الموظف مسؤولية القيام بواجبات وظيفته، مع اعطائه الحق في تقرير اولويات عمله والكيفية التي سوف ينجز بها هذا العمل.
- **مبدأ التخصص وتقسيم العمل**، اساس أي تنظيم هو تقسيم العمل، فالعمل قد يكون هدف المؤسسة او مهمتها ويمكن تقسيمه توزيعه بين الموظفين.
- **مبدأ المركزية واللامركزية**، يقصد بالمركزية اتجاه الإدارة الى تركيز الحجم الاكبر والاهم من سلطة اتخاذ القرارات في المؤسسة للعمل في المراكز القيادية العليا، ويقصد باللامركزية نقل سلطة القرار وممارستها من المستوى الاداري الاعلى الى المستويات الادارية الدنيا عن طريق تفويض السلطة.
- **مبدأ التفويض**، الرئيس بمنح صلاحية او صلاحيات لأحد مرؤوسيه او مجموعه من مرؤوسيه لاتخاذ قرارات في مجالات محددة.
- **مبدأ التنسيق**، يهدف التنظيم الى تنسيق جهود الافراد او الجماعات التي تتألف منها المؤسسة لتحقيق الاهداف المرسومة لها.

○ مبدأ التوازن والمرونة، لا يمكن لأي منظمه ان تحتفظ بفاعليتها وقدرتها على التجاوب مع كل المتغيرات المحيطة بها إلا إذا توافرت لديها درجة عالية من المرونة والموازن في ذلك.

٣ - وظيفة التوجيه.

وظيفة التوجيه هي الوظيفة الأساسية الثالثة في الإدارة وتشتمل هذه الوظيفة على ثلاث عناصر هي القيادة والاتصال والتحفيز، والتوجيه يعني إرشاد المرؤوسين أثناء تنفيذهم للأعمال لتحقيق أهداف المؤسسة، وهو يضمن سلامة تطبيق الخطط المرسومة وحسن استخدام العلاقات التنظيمية بالهيكل التنظيمي، والتوجيه يتم من خلال ثلاثة أنشطة أساسية كما يلي:

- القيادة، هي القدرة على التأثير في الآخرين وتحفيزهم في تحقيق أهداف معينة، والقائد هو الشخص الذي يستطيع أن يؤثر في سلوك العاملين في المؤسسة لتحقيق هدف معين.
- الاتصال، هو عملية نقل المعلومات من شخص إلى آخر، أما الاتصال الفعال هو عملية إرسال الرسالة بطريقة تجعل المعنى الذي يفهمه المستقبل مطابق إلى حد كبير للمعنى الذي يقصده المرسل، وعملية الاتصال طريق ذو اتجاهين، حيث أن كل فرد في عملية الاتصال هو مرسل ومستقبل للمعلومات التي تتضمنها هذه العملية.
- التحفيز، وهو عملية يتم من خلالها تحقيق التفاعل بين العاملين والمؤسسة بغرض تحقيق الأهداف الموضوعية.

٤ - وظيفة الرقابة وتقييم الاداء.

الرقابة هي الوظيفة الاستراتيجية الحساسة داخل الكيان الإداري، فهي تتعلق بالتخطيط والتنظيم وتحديد المسؤولية، وتنقل للقائد الإداري جميع المعلومات التي تخص تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف المنشودة، والرقابة هي العملية التي تمد الإدارة المسؤولية بمعدلات التقدم في الأداء، كما تعمل على تعديل الخطط وإعادة تحديد الأهداف الفرعية من اجل تحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تعريف وظيفة الرقابة بأنها الوظيفة الإدارية التي تهتم بقياس وتصحيح أساليب الأداء، فالرقابة المثالية هي التي تقوم بالتنبؤ بالمشكلات وتحديدتها قبل حدوثها.

والرقابة وتقييم الاداء من أهم الوظائف للقائد الإداري، فمن خلالها يستطيع التحقق من مدى تنفيذ الأهداف المرسومة للمؤسسة، وهي وظيفة مراجعة حيث تعمل على إظهار نقاط الضعف وكشف الأخطاء الموجودة حتى يمكن إصلاحها والعمل على منع تكرارها، والرقابة وظيفة إدارية مطلوبة في كل المستويات الإدارية وليست مقصورة على الإدارة العليا، وتبرز أهمية الرقابة في

صلتها الوثيقة بباقي مكونات العملية الإدارية ، والرقابة لها صلة وثيقة بالتخطيط حيث تسمح للمدير بالكشف عن المشاكل والعوائق التي تقف إزاء تنفيذ الخطة، وترتبط كذلك بالتنظيم حيث تكشف للمدير عن أي خلل يسود بناء الهيكل التنظيمي لوحدته الإدارية.

المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي علي جودة المعلومات المالية.

أولاً: الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.

يضع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين ويهدف هذا الإطار الى الاتي:

- مساعدة المجلس في تطوير معايير دولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة التقارير الموجودة.
- مساعدة المجلس في تحقيق التوافق بين الانظمة والمعايير المحاسبية والاجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية.
- مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معاييرها الوطنية.
- مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأى حول ما إذا كانت البيانات المالية متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.
- مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات المدرجة في البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثانياً: هدف البيانات المالية ذات الغرض العام.

تهدف البيانات المالية ذات الغرض العام الي ما يلي:

- تقديم معلومات مالية حول المنشأة المعدة للتقرير تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.
- مساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم على تقييم المبلغ وتوقيت وشكوك صافي التدفقات النقدية وتوقعاتها المستقبلية الواردة للمنشأة.
- توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات من المنشأة ومدى اداء مجلس ادارة المنشأة لمهامه بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد المنشأة .

ثالثا: الخصائص النوعية للبيانات المالية المفيدة.

١ - الخصائص النوعية الأساسية.

- **الملاءمة**، المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون ويتحقق ذلك عندما تنطوي على قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.
- **التمثيل الصادق**، يجب أن تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب أن يكون كاملا وحياديا وخالي من الخطأ.

٢ - الخصائص النوعية المعززة.

- **قابلية المقارنة**، كي تساعد المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلاف فيما بينها.
- **القابلية للفهم**، ان تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة.
- **قابلية التحقق**، وتعنى أن يكون بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفين التوصل الى اجماع على أن وصف محدد هو تمثيل صادق.
- **التقديم في التوقيت المناسب**، وتعنى توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم.

رابعا: أثر التدقيق الداخلي على البيانات المالية.

للتدقيق الداخلي دور مهم في تحقيق الخصائص النوعية التي يجب توافرها في البيانات المالية المفيدة، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- **يعمل التدقيق الداخلي على تحليل نشاط المؤسسة الاقتصادي وتقويم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها، وكذلك اختيار السياسات المحاسبية المناسبة واكتشاف ومنع الغش والاحتيال وتصحيح الأخطاء، وهذا يؤدي الي الحصول على معلومات مالية دقيقة وخالية من الأخطاء، ومن ثم تتحقق خاصية التمثيل الصادق للبيانات المالية.**
- **يتم من خلال التدقيق الداخلي مراجعة نظام الرقابة الداخلية ومدى كفايته وكفاءته في الحفاظ علي أصول المؤسسة، ومدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والاهداف، فكلما زادت فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية تأكدت سلامة البيانات المالية، وبالتالي تنطوي المعلومات المالية على قيمة تأكيدية تحقق خاصية الملاءمة للمعلومات المالية.**

- كفاءة نظام التدقيق الداخلي بالمؤسسة يساهم في سرعة الحصول على البيانات المالية المفيدة، حيث تتم اعمال التدقيق أولا بأول ويتم تصحيح الاخطاء ان وجدت في الحال، وبالتالي المعلومات المالية المفيدة متوفر ويمكن توفيرها لصانعي القرار عند الطلب، وبذلك تتحقق خاصية التوقيت المناسب للبيانات المالية.
 - التدقيق الداخلي يعمل على اختيار السياسات والاجراءات المحاسبية المناسبة للمؤسسة والالتزام بتطبيقها وبالتالي يكون من الممكن عمل مقارنات للمعلومات المالية عن فترات مختلفة، وبذلك تتحقق خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المالية.
- خامسا: أثر التدقيق الداخلي على القوائم المالية.**

القوائم المالية هي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وكلما كان الأداء المالي منضبط كانت المخرجات ذات جودة عالية، والتدقيق الداخلي يقوم بتقويم الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها، ويكمن دور التدقيق الداخلي فيما يلي:^{١٠}

- التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، ومن ثم تمتع المعلومات بخاصية الملاءمة.
- زيادة الموثوقية والمصدقية في القوائم المالية.
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال توفير الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية، مما ينعكس أثره علي خفض التكلفة وزيادة الحصة التسويقية.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات والنتائج.

أولاً: اختبار الفرضيات.

١ - الفرضية الفرعية الاولى.

تنص هذه الفرضية على ان هناك علاقة بين فاعلية التدقيق الداخلي وجودة البيانات المالية وتمثيلها الصادق، وقد ثبت صحة هذه الفرضية وقبولها من خلال التالي:

- التدقيق الداخلي يؤدي الي توفير بيانات مالية دقيقة وخالية من الأخطاء وتتمتع بخاصية التمثيل الصادق.
- التدقيق الداخلي يؤكد سلامة البيانات المالية وتمتعها بخاصية الملاءمة.

^{١٠} عواج، هدي "دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية" رسالة ماجستير، ٢٠١٥، جامعة المسيلة، ص ٥١، ٥٢.

- التدقيق الداخلي يساعد في توفير المعلومات في الوقت المناسب.
- التدقيق الداخلي يساعد في توفير بيانات قابلة للمقارنة.

٢ - الفرضية الفرعية الثانية.

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ان هناك علاقة بين جودة البيانات المالية ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية، وقد ثبت صحة هذه الفرضية وقبولها من خلال ما يلي:

- الوظيفة الاولى والاهم في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية هي وظيفة التخطيط، وهذه الوظيفة تتطلب معلومات تاريخية دقيقة تمكن من قراءة المستقبل لوضع الخطط، والتدقيق الداخلي يساهم في توفير بيانات مالية تتمتع بالخصائص النوعية للبيانات المالية، وبالتالي فانه يساعد الإدارة في أداء وظيفة التخطيط بصورة جيدة.
- الوظيفة الثانية في عملية التسيير هي وظيفة التنظيم، وهذه الوظيفة خاصة بالموارد المادية والبشرية والهيكل التنظيمي الذي يتولى تنفيذ الخطة، والتدقيق الداخلي له دور مؤثر في تقييم كفاءة الموارد المتاحة وضبط الأداء الإداري، مما يساهم في تنفيذ وظيفة التنظيم بصورة فعالة.
- وظيفة الرقابة وتقييم الأداء تقوم علي نقل جميع المعلومات التي تخص تنفيذ الخطط الي القائد، حيث يتم من خلالها التحقق من مدي تنفيذ الأهداف المرسومة، والتدقيق الداخلي يقوم بمراجعة شاملة للهيكل التنظيمي للتأكد من كفاءته وفاعليته، وكذلك تقويم حجم وكفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مدي تحقق اهداف المؤسسة عن طريق تلك الوظائف، وبالتالي فان التدقيق الداخلي يساعد الإدارة في أداء هذه الوظيفة بصورة إيجابية.

النتائج:

من خلال الدراسة تأكد وجود علاقة طردية بين جودة وفاعلية التدقيق الداخلي ونجاح تسيير المؤسسات الاقتصادية، وقد تم التوصل الي النتائج التالية:

- التدقيق الداخلي يساهم في توفير بيانات مالية تتمتع بالخصائص النوعية تساعد في أداء وظائف تسيير المؤسسات الاقتصادية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتقييم بصورة سليمة مما ينعكس علي نجاح تسيير تلك المؤسسات.
- التدقيق الداخلي له دور مؤثر في قياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، وضبط الأداء الإداري والمالي، وهذا يعزز فرص المؤسسة

في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة والمقدرة على المنافسة مما يساهم في نجاحها.

- التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في تطوير الأداء المالي، وذلك من خلال عمليات الرقابة وتصحيح الأخطاء ومنع الغش والتلاعب، وكذلك توجيه جهود المؤسسة نحو تحقيق الأهداف ومتابعة معدلات الإنجاز للخطط الموضوعية.
- التدقيق الداخلي يعد آلية فعالة للتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجه المؤسسة واقتراح ما يلزم لمواجهتها، وهذا يساعد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وبما لا يؤثر على تنفيذ الخطط والاهداف.
- التدقيق الداخلي له دور هام في تطبيق حوكمة الشركات من خلال تقويم نظم الرقابة الداخلية والعمل على تطويرها وكذلك تقويم وأداره المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
- التدقيق الداخلي يساهم في توفير معلومات دقيقة وصحيحة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية.

المراجع.

- العلاق، بشير عباس "مبادئ الإدارة" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨.
- المغربي، كمال واخرين "اساسيات في الإدارة" دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٥.
- حنفي، عبد الغفار "السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٩٣.
- عبد الله، خالد امين "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ٢٠٠٧.
- إبراهيم، فاطمة احمد موسي "العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦.
- زواوي، فضيلة "محاضرات في تسيير المؤسسات" جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٧، ٢٠١٨.

- سلامي، منيره "اساسيات تسيير المؤسسة" جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، العام الجامعي ٢٠١٦، ٢٠١٧.
- عواج، هدي "دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية" رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، ٢٠١٥.
- المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مواقع الكترونية.

- <https://dar100.wordpress.com/2013/03/08/%D9%85%D8%A8%D8>
- <https://hrdiscussion.com/hr51550.html>.